

وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَتَّخِذُ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لِلَّهِ وَلَوْ يَرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا إِذْ يَرَوْنَ الْعَذَابَ أَنَّ الْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا وَأَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعَذَابِ (165)

الإعراب:

(الواو) عاطفة (من الناس) جارّ ومجرور متعلّق بمحذوف خبر مقدّم (من) اسم موصول مبنيّ في محل رفع مبتدأ مؤخّر ، (يَتَّخِذُ) مضارع مرفوع والفاعل ضمير مستتر تقديره هو (من دون) جارّ ومجرور متعلّق ب (يَتَّخِذُ) ، (الله) لفظ الجلالة مضاف إليه مجرور (أندادا) مفعول به منصوب.

(يحبّون) مضارع مرفوع.. والواو فاعل و (هم) ضمير متّصل مفعول به (كحبّ) جارّ ومجرور متعلّق بمحذوف مفعول مطلق (الله) مثل الأول.

(الواو) اعتراضية (الذين) اسم موصول مبنيّ في محلّ رفع مبتدأ (آمنوا) فعل ماض وفاعله (أشد) خبر مرفوع (حبّا) تمييز منصوب (لله) جارّ ومجرور متعلّق ب (حبّا).

(الواو) عاطفة (لو) شرط غير جازم (يرى) مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدّرة (الذين) اسم موصول في محلّ رفع فاعل (ظلموا) مثل آمنوا (إذ) ظرف لما يستقبل من الزمان أستعير من المضيّ في محلّ نصب متعلّق ب (يرى) ، (يرون) مضارع مرفوع وعلامة الرفع ثبوت النون.. والواو فاعل (العذاب) مفعول به منصوب (أنّ) حرف مشبّه بالفعل (القوة) اسم أنّ منصوب (لله) مثل السابق متعلّق بمحذوف خبر أنّ (جميعا) حال منصوبة من الضمير المستكنّ في الخبر. (الواو) عاطفة (أنّ الله) مثل أنّ القوة (شديد) خبر مرفوع (العذاب) مضاف إليه مجرور.

للإنسان قوتان: **قوة علمية نظرية**, و**قوة عملية إرادية**. وسعادته التامة موقوفة على استكمال قوته العلمية الإرادية.

واستكمال القوة العلمية النظرية إنما يكون بمعرفة فطره وبارئه, ومعرفة أسمائه وصفاته, ومعرفة الطريق التي توصل إليه, ومعرفة آفاتها, ومعرفة نفسه ومعرفة عيوبها.

فهذه المعارف الخمسة يحصل كمال قوته العلمية, وأعلم الناس أعرفهم بها وأفهمهم فيها.

استكمال القوة العلمية الإرادية لا تحصل إلا بمراعاة حقوقه سبحانه على العبد, والقيام بها إخلاصا وصدقًا ونصحا وإحسانا ومتابعة وشهودا لمنته عليه, وتقصيره فهو في أداء حقه, فهو مستحي من مواجهته بتلك الخدمة, لعلمه أنها دون ما يستحقه عليه, ودون دون ذلك, وأنه لا سبيل له إلى استكمال هاتين القوتين إلا بمعونته, فهو مضطر إلى أن يهديه الصراط المستقيم الذي هدى إليه أوليائه وخاصته, وأن يجنبه الخروج عن ذلك الصراط, إما بفساد في قوته العلمية فيقع في الضلال, وأما في قوته العملية فيوجب له الغضب.

68 - وَعَنْ عَائِشَةَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا- أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ -صَلَّى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- قَالَ: **"مَنْ أَصَابَهُ يَئٍءٌ أَوْ رُعَافٌ، أَوْ قَلَسٌ، أَوْ مَذْيٌ فَلْيَنْصَرِفْ فَلْيَتَوَضَّأْ، ثُمَّ لِيَبْنِ عَلَى صَلَاتِهِ، وَهُوَ فِي ذَلِكَ لَا يَتَكَلَّمُ"**. أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَه، وَضَعَفَهُ أَحْمَدُ، وَغَيْرُهُ

ما يؤخذ من الحديثين:

1 - يَدُلُّ الحديث بظاهره على أَنَّ مَنْ أَصَابَهُ يَئٍءٌ أَوْ رُعَافٌ أَوْ قَلَسٌ أَوْ مَذْيٌ، وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ، فَعَلَيْهِ أَنْ يَنْصَرِفَ عَنْهَا، ثُمَّ يَتَوَضَّأَ، ثُمَّ لِيَبْنِ عَلَى صَلَاتِهِ وَيَتِمَّهَا، فَهِيَ لَمْ تَبْطُلْ.

2 - يَـرْطُ فِي ذَلِكَ أَنَّهُ لَا يَتَكَلَّمُ؛ فَمَفْهُومُهُ أَنَّهُ لَوْ تَكَلَّمَ، بَطَلَتْ صَلَاتُهُ، وَلَا يُمْكِنُهُ الْبِنَاءُ عَلَيْهَا، بَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ إِعَادَتُهَا.

3 - أَخَذَ بِهَذَا -وهو جواز البناء على الصلاة- : الحنفية والزيدية ومالك وأحد قولي الشافعي، وذهب جمهور العلماء إلى بطلان الصلاة إذا حصل ناقض للوضوء، وعدم جواز البناء عليها.

4 - الحديث ضعيف؛ فقد ضعفه الشافعي وأحمد والدارقطني وغيرهم، هذا لو سلم من المعارض، فكيف وهو معارضٌ بنصوص صحيحة صريحة، منها ما رواه أبو داود (205) من حديث علي بن طلق قال: قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: **"إذا فساأ حدكم في الصلاة، فليَنصَرِفْ وليَتَوَضَّأْ، وليعد الصلاة"**، قال اليرمذي (1164): هذا حديث حسن.

5 - وجه الشذوذ في الحديث هو جواز البناء على الصلاة في مثل هذه الحال، أما المعدودات في الحديث: فَإِنَّ بَطْلَانَ الْوُضُوءِ فِيهَا مَوْضِعُ نِزَاعٍ قَوِيٌّ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ، عدا المذبي، فهو ناقضٌ بالإجماع؛ لِأَنَّهُ خَارِجٌ مِنْ أَحَدِ السَّبِيلَيْنِ.

* خلافاً للعلماء:

اختلف العلماء في الخارج النجس من غير السبيل غير البول والغائط؛ وذلك كالقيء والدم والصدید ونحوها، هل خروجها ينقض الوضوء أو لا؟:

ذهب الإمامان مالك، والشافعي: إلى أن خروج هذه الأمور وأمثالها لا ينقض الوضوء ولو كبر.

قال البغوي: هو قول أكبر الصحابة والتابعين.

قال النووي: لم يثبت قط أن النبي -صلى الله عليه وسلم- أوجب الوضوء من ذلك.

قال الشيخ تقي الدين: الدم والقيء وغيرهما من النجاسات الخارجة من غير المخرج المعتاد لا تنقض الوضوء ولو كبرت.

وقال الشيخ عبد الرحمن السعدي: الصحيح أن الدم والقيء ونحوهما لا ينقض الوضوء -قليلها وكثيرها-؛ لأنه لم يرد دليل على نقض الوضوء بها والإصل بقاء الطهارة.
استدل هؤلاء بأدلة:

أحدها: البراءة الأصلية؛ فالإصل بقاء الطهارة ما لم يثبت ضدها، ولم يثبت عندهم بئىء.

الثاني: عدم صلاحية القياس هنا؛ لأن علة الحكم ليست واحدة.

الثالث: يروون في ذلك آثاراً منها:

1 - صلاة عمر بن الخطاب **وَجَرَحُهُ يُعَعِّبُ دَمًا.**

2 - كان ابن عمر يعصر الدم من عينه، ويصلّي ولم يتوضأ.

3 - قال الحسن البصري: ما زال المسلمون يصلّون في جراحاتهم.

وذهب الإمامان أبو حنيفة، وأحمد: إلى أن خروج هذه الأمور وأمثالها ينقض إذا كان كثيراً، ولا ينقض اليسير منه.

استدلوا على ذلك بما رواه أحمد (26989) واليرمذي (87)، من حديث أبي الدرداء؛ أنه -صلى الله عليه وسلم- قاء فتوضأ، قال الإلباني: صحيح ورجاله ثقات.

وأجاب الأولون: بأن الفعل لا يدل على الوجوب، وغايته إنما يدل على مبروعية التأسي به في ذلك.

قال شيخ الإسلام: استحباب الوضوء من الحجامّة والقيء ونحوهما متوجّه ظاهر، والله أعلم.